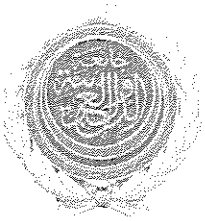

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن

مع الشعب الفلسطيني

يلقيها السفير وائل ناصر الدين الأسد

رئيس بعثة الجامعة العربية

في فيينا

2017/11/29

* * *

أصحاب المعالي والسعادة،،

السيدات والسادة،،

اسمحوا لي أن أنقل إليكم تحيات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأن ألقي كلمته بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

"في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر من كل عام، تُحيي العديد من دول وشعوب العالم اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تأكيداً على دعمها لكافة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرّف وحقّه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية ، وكذا للإعراب عن رفضها لكافة أشكال الظلم الواقع على الشعب الفلسيطيني جراء الإحتلال الإسرائيلي.

يُمثّل شهر نوفمبر أهمية خاصة لدى الشعب الفلسطيني، إذ يُذكّر بحجم الظلم الذي وقع عليه والمآسي والمُعاناة التي ظلّت تُحاصره لعقودٍ طويلة. ففي الثاني من شهر نوفمبر عام 1917، صدر وعد "بلفور" المشؤوم بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية. وفي نفس الشهر وفي التاسع والعشرين من نوفمبر عام 1947أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين؛ دولة عربية وأخرى يهودية.

وحتى اليوم ما زال الشعب الفلسطيني –بل والمنطقة كلها– تُعاني من نتائج هذ الوعد غير القانوني بعد مائة عام من إعلانه .إذ لم تقُم بعد الدولة العربية الفلسطينية التي لا يمكن تحقيق العدالة والسلام بدون قيامها وفق رؤية حلّ الدولتين الذي يحظى بالإجماع العربي والدولي.

وفي نفس تاريخ اليوم (29 نوفمبر) قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 بترقية مركز فلسطين إلى دولة لها صفة المُراقب في الأمم المتحدة، بتصويت 138 دولة لصالح القرار الذي جاء كخطوة هامة وضرورية تُمهّد السبيل للحصول على العضوية الكاملة. كما حصلت دولة فلسطين مؤخراً على عضوية منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بتصويت 75 دولة لصالح القرار. وهي كلها خطوات بطيئة لكن هامة لدعم الحق الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن الجامعة العربية سوف تستمرّ في دعم وتأييد كافة التحرّكات الدبلوماسية

والقانونية الفلسطينية والحراك العربي المنسّق المشترك على الساحة الدولية من أجل ترسيخ الوضعية القانونية لفلسطين وتوسيع دائرة الإعتراف بها، وخاصةً فيما يتعلّق بمسعى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

لقد شهد بداية الشهر الماضي (شهر أكتوبر) حدثاً هاماً ويبعث على الأمل، وهو إنجاز المُصالحة الفلسطينية، برعاية جمهورية مصر العربية. إن إنهاء حالة الإنقسام وتحقيق المُصالحة التي طال انتظارها يقطع الطريق على تهرّب الحكومة الإسرائيلية من استحقاقات عملية السلام ويفضح التبريرات الواهية التي تطرحها حول غياب شريك فلسطيني للسلام. والمأمول هو أن تستمرّ مسيرة المصالحة ويجري الإنتهاء سريعاً من كافة المسائل العالقة، ذلك أنها تُعدّ عنصر قوة رئيسياً في الموقف الفلسطيني.

السيدات والسادة،

بعد خمسين عاماً من الإحتلال، تُواصل إسرائيل تبنّي سياسة مُمنهجة لتدمير حلّ الدولتين وإفشال فُرص تحقيق السلام، ومن ذلك الإمعان في النشاط الإستيطاني وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية رغم الإدانات الدولية المُتواصلة والمُتكرّرة، فيما يمثّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 بتاريخ 2016/12/23 الذي أكّد على أن كافة المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وغير مُعترف بها من وجهة نظر القانون الدولي.

كما تتمادى الإنتهاكات الإسرائيلية في كافة الأراضي الفلسطينية المُحتلّة بما فيها القدس الشرقية، والإعتداءات على المُقدّسات الإسلامية والمسيحية وخاصةً في المسجد الأقصى المبارك، فضلاً عن الحصار الإسرائيلي الجائر غير القانوني المفروض على قطاع غزة لأكثر من عشر سنوات، إضافة إلى استمرار سياسة الإعدامات الميدانية والإنتهاكات بحقّ الأسرى والمُعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

السيدات والسادة،

إن لإسرائيل تاريخاً طويلاً من الإستهانة بالأمم المتحدة ورفض الإلتزام بقراراتها. وتستمرّ حتى اليوم في التشكيك في دورها و حيدة أجهزتها. ورغم ذلك، تسعى إسرائيل للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعاميّ 2019 – 2020. إن نجاح إسرائيل في "تطبيع" حالتها الشاذة على الصعيد الدولي يمثّل مكافأة صريحةً للإحتلال، وتشجيعاً لها على المُضيّ قُدماً في سياساتها لتدمير حلّ الدولتين. ويتعيّن أن تقف دول العالم التي تنشد السلام صفاً واحداً من أجل الحيلولة دون هذا الترشيح. إن جامعة الدول العربية تؤكّد رفضها الكامل لهذا الترشّح الإسرائيلي، وتدعو كافة دول العالم إلى إفشال هذا المسعى الإسرائيلي. إذ لا يصحّ ولا يليق بالمجتمع الدولي أن ينتخب دولة ترسخ الإحتلال والقمع على شعب آخر عضواً في المجلس المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين.

السيدات والسادة،

إن انسداد أُفق التسوية السلمية يُنذر بعواقب وخيمة ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره، وهو ما يتطلّب إطلاق عملية تفاوضية جادة وفق آلية واضحة وإطار زمني مُحدّد يُفضي لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلّة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية. ونأمل أن يقوم كافة الشركاء الدوليين– في التحرّك الجادّ والفعّال لتحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره.

السيدات والسادة،

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نوجّه تحية إعزاز وإجلال وإكبار لهذا الشعب المُناضل والبطل على صموده الأسطوري رغم كلّ ما يتعرّض له من ظلم ومُعاناة، وما يتحمّله من عذابات وما يُقدّمه من تضحيات. لقد آن الأوان أن لا نكتف بكلمات الدعم وعبارات الشجب، وأن يكون المجتمع الدولي مسؤولاً بجدّ عن تحقيق المبادئ الإنسانية التي نصّت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية لإعلاء قوة القانون على قانون القوة، حتى ينال الشعب الفلسطيني حرّيته واستقلاله ويستعيد حقّه في أرضه ووطنه.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،